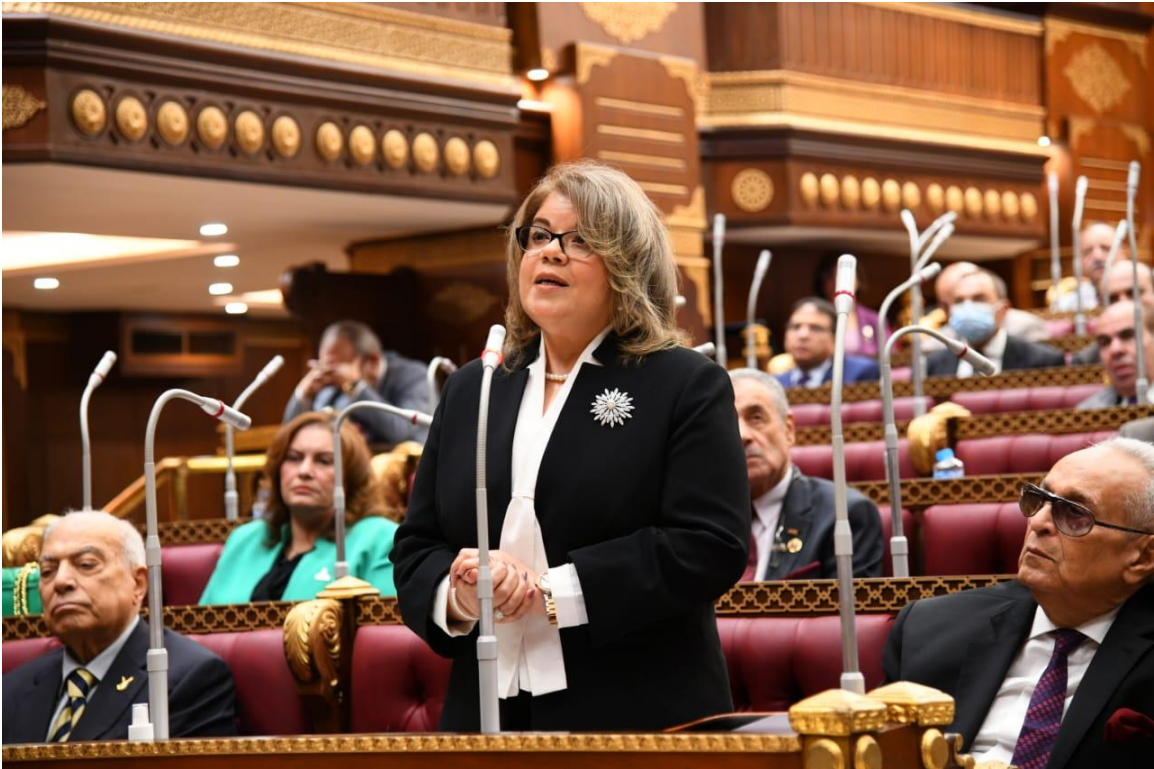




14-11-2022

**كلمة معالي السيدة الأستاذة فيبي فوزي وكيل مجلس الشيوخ بشأن  
مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض احكام قانون نظام السلك  
الدبلوماسي والقنصلي**



معالي المستشار الجليل/ عبد الوهاب عبد الرازق رئيس المجلس ،،،

أود في البداية ان أعرب عن خالص الشكر والتقدير للسادة الزملاء اعضاء اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الخارجية والعربية والإفريقية ، ومكتب لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والاستثمار برئاسة معالي النائب الموقر المهندس / حازم عمر ، لما قاموا به من جهد كبير في إعداد التقرير الخاص بمشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي .

ولعله من المهم الإشارة في عجلة إلى عدة ملاحظات بشأن التعديل المقترح :

أولاً ، ان لوزارة الخارجية المصرية ، والعمل الدبلوماسي الذي تقوم به تاريخ عريق ومؤثر يشهد له الجميع ، فهي مدرسة للوطنية والدفاع عن حقوق مصر وتمثيل مصالحها في العالم أجمع ، ولهذا فإن أي اقتراح بتعديل لقانون ينظم العمل بالسلك الدبلوماسي والقتصلي ، سوف يأتي -يقيناً- في صالح العمل و تعزيز جودته ، و دعم كفاءة القائمين به .

ثانياً ، فقد جاءت فلسفة التعديل محققة لما تستهدفه الحكومة من ترشيد في الإنفاق وتخفيض في عجز الموازنة ، وبالتالي تحقيق أقصى عائد من التكلفة والنفقات المبدولة في أي عمل ، وهو الامر الذي اعتبره ، ولعلكم تشاركونني الرأي ، نموذجاً يجب ان يُحتذى على كافة المستويات .

وثالثاً ، فإنني ارى أنه ثمة إشادة واجبة بوزارة الخارجية التي حرصت على مساندة التعديل ، و هو الأمر الذي من شأنه ان يحقق خفضاً مهماً للنفقات ، دون تأثير على المهام الموكلة بالبعثات الدبلوماسية ، وهو مسلك أنصح بأن تقتضي به مختلف الوزارات .

وأخيراً ، فقد جاء التعديل ليسد ثغرة مهمة فيما يتعلق بتحديد مدة الانتداب ، و ليقطع الطريق على قيام البعض برفع دعاوى قضائية ، تحملت الدولة بسببها تعويضات الأحكام القضائية ، ومن ثم فهو بالفعل تعديل واجب ومطلوب .

وعليه فإنني أوافق من حيث المبدأ على مشروع القانون المقترح